

الوکالة الوطنیة للمصادقة الالكترونية



تقریر حول نظام الرقابة الداخلية للسنة المالية 2020

جولیة 2021



بروجاکت فروب
مکتب خیرہ فی التحاسیۃ سجل بپیہۃ الخیراء المحاسبین بالبلاد التونسیة
معروف وحید: 1464855B
1464855B/A/M/000
الهاتف : (+216) 31 402 500 / (+216) 70 253 380
الفاکس : (+216) 32 402 500
المقر الاجتماعی : عمارة کارطاون الافق شقة ب 23 نهج بحیرة هوران ضفاف البحیرة 1053 تونس



السادة أعضاء مجلس مؤسسة الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية تقرير مراجع الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لسنة 2020

تونس في 13 جويلية 2021

سيدي،

تفيداً لمهمة المراجعة القانونية لحسابات الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية والتي تفضلتم بتكلفنا بها،
قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للوكالة وذلك بالنسبة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

وقد شملت عملية التقييم :

- ✓ التنظيم العام ونظام المعلومات للصرف،
- ✓ نظام رقابة التصرف وإجراءات إعداد وتنفيذ ومتابعة ميزانيتي التصرف والاستثمار،
- ✓ التدقيق الداخلي،
- ✓ التصرف في الأرشيف،
- ✓ إجراءات التصرف في الموارد البشرية ،
- ✓ إجراءات إبرام الصفقات وتنفيذها وختمامها،
- ✓ التصرف المالي والتصرف في الخزينة،
- ✓ التصرف المحاسبي والتصرف الجبائي،
- ✓ التصرف في الفوترة واستخلاص المستحقات،
- ✓ التصرف في الممتلكات والمخزونات.

ويهدف تدخلنا إلى :

- التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية يمكن من تحديد طبيعة وأهمية أعمال المراجعة اللازمة لإبداء الرأي حول القوائم المالية للوكالة،
- ضبط النقائص المهمة التي يتم التأكد من وجودها من خلال نظام الرقابة الداخلية.

ويعد هذا التقرير نقيباً نظراً إلى أنه يركز على النقائص التي يحتويها نظام الرقابة الداخلية والتي من شأنها أن تؤثر على القوائم المالية للوكالة.

الفهرس

الصفحة	الملاحظات	العدد
أهم النقائص والتوصيات للسنة الحالية		
	النظام المعلوماتي للتصرف	
10	تركيز منظومة إعلامية مندمجة ERP	1
10	تركيز الفترة الإلكترونية لخدمات الوكالة	2
	التصرف المالي	
11	تبرير أرصدة الحفاء في منظومة SAGE COMMERCIAL (FIABILISATION DES DONNES)	3
أهم النقائص والتوصيات للسنوات الفارطة والمتوصلة في السنة الحالية		
	التنظيم العام	
13	تحيين الهيكل التنظيمي و استكمال الاجراءات لاستصدار الامر المتعلقة به	4
13	إعداد عقد البرامج وعرضه على المصادقة	5
	مراقبة التصرف	
14	إعداد دليل إجراءات خاص بمراقبة التصرف	6
14	إعداد لوحات القيادة	7
14	تركيز منظومة المحاسبة التحليلية	8
15	تركيز منظومة اعلامية لمتابعة الميزانية	9
15	وضع إجراءات لضمان التناقض بين التقييدات المحاسبية و التبوييب المعتمد في الميزانية	10
	التصرف في الأصول الثابتة	
16	معالجة بعض النقائص على مستوى منظومة التصرف في الأصول	11
17	تحسين إجراءات التصرف في اسطول السيارات	12
	التصرف المالي	
18	تحسين إجراءات استخلاص مستحقات الوكالة	13
19	ترشيد استعمال منظومة التصرف المالي والمحاسبي SAGE	14

الصفحة	الملاحظات	العدد
19	مراقبة تطبيق الشروط البنكية الصرف المحاسبي	15
20	متابعة المداخيل مجهولة المصدر وحسابات الحرفاء	16
20	التسجيل المحاسبي للأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية	17
20	العمل على تطهير الأرصدة العالقة و القديمة	18
21	تحليل وتبرير حساب منح التنمية الغير مستعملة	19
21	توثيق السياسة المعتمدة في تكوين المدخرات الصرف الجبائي	20
22	متابعة الأداء على القيمة المضافة المستوجب على المقاييس	21
22	اعداد دليل إجراءات الجبائية الصرف في الموارد البشرية	22
23	تحسين إجراءات متابعة حضور الاعوان	23
23	توسيع استغلال المنظومة الاعلامية للصرف في الموارد البشرية	24
23	ادخال بعض التحسينات على منظومة التصرف في الموارد البشرية	25
24	الرقمنة و الحفظ الالكتروني للملفات الادارية للأعوان	26
24	تركيز منظومة للتوزيع الآلي لبطاقات خلاص الأجر	27
	الصرف في الأرشيف	
25	صيانة دليل إجراءات للصرف في الأرشيف	28
25	تحويل الوثائق الى الأرشيف حسب جداول مدد الاستبقاء	29
25	استكمال مشروع التصرف الإلكتروني في الوثائق	30

أهم النتائج والتوصيات المرافقية

إن نظام الرقابة الداخلية المعتمد من طرف الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية لا يشكو من إخلالات هامة من شأنها أن تؤثر على تنفيذ العمليات وتسجيلها بالسرعة المناسبة وبالقيمة الصحيحة، كما لاحظنا حرص الإدارة العامة على دعم نظام الرقابة الداخلية والتدرج به إلى الأفضل.

وتتجدر الاشارة الى أنه خلال تدخلنا بالوكالة برزت لنا بعض الملاحظات التي رأينا أنها تتطلب التدارس قصد إدخال بعض التحسينات على الاجراءات المتتبعة من خلالها.

ويمكن تبويب الملاحظات التي برزت من خلال فحصنا لنظام الرقابة الداخلية حسب الأهمية (هام جدا، هام أو مفيد) وقد تم ضبط هذا التبويب اعتمادا على ما يمكن ان ينجر عن كل وضعية حسب التصنيف التالي:

الأهمية	الترتيب حسب الأولوية	الوضعية
هام جدا	1	وضعية غير مسموح بها والواجب تجاوزها حفاظا على سلامة نظام الرقابة الداخلية.
هام	2	وضعية وجب أخذها بعين الاعتبار لما يمكن أن ينجر عنها.
مفید	3	وضعية من المستحسن تجاوزها وذلك تدعيمما لنظام الرقابة الداخلية.

الترتيب حسب الأولوية			الملاحظات	المرجع	الصفحة
3	2	1			
أهم الناقص والتوصيات للسنة الحالية					
			النظام المعلوماتي للتصرف		
		<input checked="" type="checkbox"/>	تركيز منظومة إعلامية مندمجة ERP	1	10
		<input checked="" type="checkbox"/>	تركيز الفوترة الإلكترونية لخدمات الوكالة	2	10
			التصرف المالي		
		<input checked="" type="checkbox"/>	تبرير أرصدة الحفاء في منظومة SAGE COMMERCIAL (FIABILISATION DES DONNES)	3	11
أهم الناقص والتوصيات للسنوات المقارنة والمتواصلة في السنة الحالية					
			التنظيم العام		
		<input checked="" type="checkbox"/>	تحيين الهيكل التنظيمي و استكمال الاجراءات لاستصدار الامر المتعلق به	4	13
		<input checked="" type="checkbox"/>	إعداد عقد البرامج وعرضه على المصادقة	5	13
			مراقبة التصرف		
		<input checked="" type="checkbox"/>	إعداد دليل إجراءات خاص بمراقبة التصرف	6	14
		<input checked="" type="checkbox"/>	إعداد لوحات القيادة	7	14
		<input checked="" type="checkbox"/>	تركيز منظومة المحاسبة التحليلية	8	14
		<input checked="" type="checkbox"/>	تركيز منظومة اعلامية لمتابعة الميزانية	9	15
		<input checked="" type="checkbox"/>	وضع إجراءات لضمان التوافق بين التقييدات المحاسبية و التبويب المعتمد في الميزانية	10	15
			التصرف في الأصول الثابتة		
		<input checked="" type="checkbox"/>	معالجة بعض الناقص على مستوى منظومة التصرف في الأصول	11	16
		<input checked="" type="checkbox"/>	تحسين إجراءات التصرف في اسطول السيارات	12	17
			التصرف المالي		
		<input checked="" type="checkbox"/>	تحسين إجراءات استخلاص مستحقات الوكالة	13	18

الترتيب حسب الأولوية			الملاحظات	المرجع	الصفحة
3	2	1			
	<input checked="" type="checkbox"/>		ترشيد استعمال منظومة التصرف المالي والمحاسبي SAGE	14	19
	<input checked="" type="checkbox"/>		مراقبة تطبيق الشروط البنكية	15	19
		<input checked="" type="checkbox"/>	التصرف المحاسبي		
		<input checked="" type="checkbox"/>	متابعة المدفوعات مجهولة المصدر وحسابات الحرفاء	16	20
	<input checked="" type="checkbox"/>		التسجيل المحاسبي للأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية	17	20
	<input checked="" type="checkbox"/>		العمل على تطهير الأرصدة العالقة و القديمة	18	20
		<input checked="" type="checkbox"/>	تحليل وتبرير حساب منح التنمية الغير مستعملة	19	21
	<input checked="" type="checkbox"/>		توثيق السياسة المعتمدة في تكوين المدخرات	20	21
			المصرف الجبائي		
	<input checked="" type="checkbox"/>		متابعة الأداء على القيمة المضافة المستوجب على المقابض	21	22
	<input checked="" type="checkbox"/>		إعداد دليل إجراءات الجبائية	22	22
			التصرف في الموارد البشرية		
	<input checked="" type="checkbox"/>		تحسين إجراءات متابعة حضور الأعوان	23	23
	<input checked="" type="checkbox"/>		توسيع استغلال المنظومة الإعلامية للتصرف في الموارد البشرية	24	23
	<input checked="" type="checkbox"/>		ادخال بعض التحسينات على منظومة التصرف في الموارد البشرية	25	23
	<input checked="" type="checkbox"/>		الرقمنة و الحفظ الإلكتروني للملفات الإدارية للأعوان	26	24
	<input checked="" type="checkbox"/>		تركيب منظومة للتوزيع الآلي لبطاقات خلاص الأجور	27	24
			التصرف في الأرشيف		
		<input checked="" type="checkbox"/>	صياغة دليل إجراءات للتصرف في الأرشيف	28	25
		<input checked="" type="checkbox"/>	تحويل الوثائق إلى الأرشيف حسب جداول مدد الإستبقاء	29	25
	<input checked="" type="checkbox"/>		استكمال مشروع التصرف الإلكتروني في الوثائق	30	25

I. أهم النتائج والتوصيات للسنة الحالية

النظام المعلوماتي للتصرف

1. تركيز منظومة إعلامية مدمجة ERP

تفقد الوكالة لمنظومة مدمجة للتصرف تشمل النظم المعلوماتية لمسارات المساعدة و المساندة Les métiers de support لتحقيق النجاعة المطلوبة لهذه المسارات حسب الموارد المتوفرة مع تحديد الأولويات و ضبط الآجال.

و تجدر الإشارة ان الوكالة تستعمل حالياً منظومة إعلامية للتصرف المالي و المحاسبي Sage تضم أيضاً التصرف التجاري (البيع ، الشراء و المخزون) الى جانب محاور أخرى كالتصرف في الأصول و منظومة الأجور وتبقى بعض المسارات كمتابعة الميزانية و المحاسبة التحليلية و التصرف في الخزينة و العمليات البنكية تدار بصفة يدوية مع ضعف الدمج الآلي بين المنظومات و غياب المساندة و الصيانة و التطوير المستمر لهااته المنظومات.

لا تمكن هذه الوضعية من التصرف الناجع في المسارات و التحكم في الأولويات كما لا تضمن التناقض بين الأهداف المرسومة لاسيما اثر تطور نشاط الوكالة الحالي و المستقبل.

ونظراً لأهمية النظام المعلوماتي للتصرف واثره الإيجابي على كل المسارات المتعلقة به و على نظام الرقابة الداخلي بصفة عامة ، نوصي بتركيز منظومة مدمجة للتصرف تتلاءم مع حجم أنشطة الوكالة و تطورها المنتظر.

2. تركيز الفوترة الإلكترونية لخدمات الوكالة

لاحظنا وجود إخلالات جوهرية في إصدار الفواتير المتعلقة بخدمات الوكالة نظراً للاعتماد على مسار يدوي غير مدمج حيث يتم إسداء الخدمة (المصادقة الإلكترونية) وقبض المعاليم وتسليم مفاتيح الاستعمال للحرif دون تمكينه أبداً بفاتورة تستجيب للتصريح الجبائي المعمول به.

وقد نتجت عن هذه الوضعية ، إلى جانب المس من صورة الوكالة لدى الحرفاء ، وجود صعوبات كبيرة في الإصدار اللاحق للفواتير وربطها محاسبياً بالمقابض المتعلقة بها علاوة عن التأخير الحاصل في جميع المسارات المرتبطة بذلك (التسجيل المحاسبي للمدخلات، التصريح الجبائي للأداء على القيمة المضافة، المقاربة البنكية، تبرير الأرصدة المحاسبية ذات الصلة ، فارق بـ 155 وحدة بين الجرد المادي و قوائم مخزون مفاتيح TOKEN في محضر الجرد بتاريخ 31 ديسمبر 2020).

لذا نوصي بالعمل على التسريع في تركيز الفوترة الآلية للخدمات و تدارك التأخير الحاصل في جميع المسارات المرتبطة بها.

الاتصرف المالي

3. تبرير أرصدة الحرفاء في منظومة SAGE COMMERCIAL (FIABILISATION DES DONNES)

لاحظنا وجود فوارق في أرصدة الحرفاء بين منظومة SAGE COMMERCIAL و منظومة SAGE COMPTABLE وتعود هذه الفوارق إلى عدم تسجيل خلاص بعض الفترات في منظومة SAGE COMMERCIAL و غياب الدمج الآلي للمقابض في المحاسبة مما جعل بعض أرصدة الحرفاء غير صحيحة و غير مطابقة للأرصدة المحاسبية.
لا تمكن هذه الوضعية من حسن التصرف التجاري و المالي لحسابات الحرفاء.

لمعالجة هذه الوضعية نوصي باستكمال تبرير أرصدة الحرفاء في منظومة SAGE COMMERCIAL انطلاقاً من الأرصدة المحاسبية في مرحلة أولى ثم التدقيق في الأرصدة من خلال كل المعلومات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها إلى حين تصحيح كل الأرصدة في منظومة SAGE COMMERCIAL .
انتظار تركيز الدمج الآلي للمقابض بين المنظومتين.

**III. أهم النتائج والتوصيات لسنوات الفارطة والمتواصلة
في السنة الحالية**

التنظيم العام

4. تحين الهيكل التنظيمي و استكمال الاجراءات لاستصدار الامر المتعلق به

تم ضبط الهيكل التنظيمي للوكلة الوطنية للمصادقة الإلكترونية حسب الأمر عدد 1094 لسنة 2011 والرسم البياني والملحق المصاحب لهذا الأمر. وقد شهد نشاط الوكلة منذ ذلك التاريخ تطورات عديدة لعل اخرها التخلی عن نشاط المطابقة والمصادقة على وسائل التشفير وتطور الخدمات على الخط منذ مارس 2020 مما انتج بعض التباين بين التنظيم الإداري الحالي ونص الأمر سالف الذكر.

يمكن ان يؤثر غياب هیكلة تنظيمية مصادق عليها ومستقرة على المناخ الاجتماعي السائد في المؤسسة وعلى النجاعة المطلوبة لإنجاز المهام الموكولة للوكلة و المقدرات البشرية المتوفرة لديها.

لذا نوصي بإعداد مشروع هيكل تنظيمي جديد يتلاءم مع تطور النشاط بالمؤسسة و ذلك بالتنسيق مع وزارة الإشراف كما نوصي باستكمال الإجراءات القانونية لاستصدار الأمر المتعلق بضبطه.

5. إعداد عقد الأهداف وعرضه على المصادقة

لم تقم الوكلة إلى تاريخ تدخلنا بإعداد عقد الأهداف لسنوات 2021، 2022 و 2023.

كما لا حظنا غياب مخطط خماسي يبلور استراتيجية الوكلة للخمس سنوات القادمة ، ينبعق منه عقد الأهداف و الميزانيات السنوية.

لا تمكن هذه الوضعية من متابعة انجاز الأهداف المبرمجة و الإنجازات الفعلية و من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الإبان.

لذا فإننا نوصي بإعداد مخطط خماسي 2021-2024 وعقد الأهداف لسنوات 2021، 2022 و 2023 و ترجمة الأهداف المزمع انجازها إلى مؤشرات قابلة للقياس.

مراقبة التصرف

6. إعداد دليل إجراءات خاص بـمراقبة التصرف

لاحظنا من خلال تدخلنا غياب دليل إجراءات خاص بـمراقبة التصرف ينظم العمليات التالية :

- مناقشة وإعداد ومتابعة إنجاز الميزانية تصرفًا وتجهيزًا وطريقة تقديمها.
- تحليل للفوارق والتراوؤرات بين ميزانية.
- إعداد لوائح وجدالات القيادة الرئيسية والفرعية.
- إعداد مؤشرات الأنشطة بصفة دورية.

ويمكن لهذه الوضعية أن تحد من عملية تقييم النتائج المحققة من طرف مختلف مراكز المسؤولية. لذا فإننا نوصي بإعداد دليل إجراءات خاص بـمراقبة التصرف يمكن اعتماده كمرجع لمختلف أشغال مصلحة مراقبة التصرف.

7. إعداد لوحات القيادة

تفتقر لوحات القيادة التي يتم إعدادها حالياً على تقارير دورية حول تقدم إنجاز الميزانية حيث لاحظنا غياب لوحات قيادة دورية تبرز البيانات الالزمة التي تعكس تطورات مختلف أنشطة الوكالة حتى يتتسنى القيام بتقييم حقيقي لمؤشرات أنشطة الوكالة والتدخل في الإبان لتصحيح المسار. لا تتمكن هذه الوضعية من متابعة تطور مختلف مؤشرات النشاط بطريقة استباقية ومتواترة واتخاذ القرارات المناسبة لبلوغ الأهداف المرسومة. لذا نوصي بصياغة لوحات قيادة وعرضها على الإدارة العامة للمصادقة عليها وإعدادها بطريقة دورية.

8. استكمال تركيز منظومة المحاسبة التحليلية

قامت الوكالة في السنوات الأخيرة بوضع خطة عمل لتركيز منظومة محاسبة تحليلي وقد تم إنجاز المراحل الأولى من الخطة (جمع المعطيات، الاستبيان و تشكيل المصالح المعنية، تحديد مراكز الكلفة و مفاتيح التقسيم...). كما قامت الوكالة بإعداد وثيقة مرئية Procédure de comptabilité analytique يوثق نظام المحاسبة التحليلية المتبعة ويبين التمشي والطرق المعتمدة.

غير أن التفعيل الآلي للنتائج المتوصل إليها على المنظومة المعلوماتية « SAGE » لم يتم بعد و لم تدخل المنظومة وبالتالي حيز التطبيق.

لا تتمكن هذه الوضعية الوكالة من قاعدة معلومات تحليلية كفيلة بأن تكون الأساس لإعداد توقعات الأعباء والإيرادات وتحليل الفوارق بالنظر للإنجازات بصفة دقيقة، إلى جانب تحديد كلفة الخدمات وتحبيبنها بصفة دورية وبالتالي ضبط مقترنات موضوعية لثمن بيعها النهائي.

لذا نوصي بضرورة الإسراع باستكمال تركيز منظومة محاسبة تحليلية تمكن من متابعة وتقدير الأداء وتحديد كلفة الخدمات و الثمن النظري الذي يضمن التوازن المالي للوكالة.

9. تركيز منظومة اعلامية لمتابعة الميزانية

لاحظنا من خلال فحصنا لطرق إعداد و متابعة إنجاز الميزانيات المعتمدة أن وحدة مراقبة التصرف تفتقد لنظام معلومات مندمج مع المحاسبة و الشراءات يمكنها من الادراج الالي لمعطيات متابعة و المقاربة الالية لمعطيات مراقبة الميزانية مع معطيات المحاسبة المالية و الحصول الالي على تقارير دورية للمقاربة بين التوقعات و الإنجازات و الفوارق بينها

ولإضفاء الفعالية و النجاعة المرجوة على إجراءات إعداد و مراقبة الميزانية نوصي بتركيز منظومة إعلامية لمتابعة الميزانية مندمجة مع تطبيقة المحاسبة و الشراءات.

10. وضع إجراءات لضمان التناسق بين التقييدات المحاسبية و التبوبب المعتمد في الميزانية

لاحظنا وجود فوارق بين التبوبب المعتمد في الميزانية والتسجيل المحاسبي للأعباء والأصول نظرا لغياب إجراءات تنظم التنسيق بين الهياكل المعنية وتضمن التناسق في التسجيل على مستوى المحاسبة و متابعة الميزانية مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مسار.

لذا نوصي بالقيام بمقارنة دورية لضمان الانسجام بين المعطيات المحاسبية و تقارير متابعة الميزانية و تبرير و توثيق الاختلافات.

التصرف في الأصول الثابتة

11. معالجة بعض النقصان على مستوى منظومة التصرف في الأصول

تشكو التطبيقة الحالية للتصرف في الأصول من عدة نقصان أهمها:

- وجود فوارق بين حسابات الأصول و ما يقابلها على مستوى التطبيقة يمكن تلخيصها في الجدول التالي :

الفارق	القيمة حسب المعطيات المحاسبية	القيمة حسب جدول الاستهلاك	اسم الحساب	الحساب
-40 978	2 497 891	2 538 868	بناءات	22200000
-500	604 279	604 779	أشغال مختلفة	22810000

- يتم ادراج اقتناء الاصول في مرحلة أولى على مستوى تطبيقة التصرف في الأصول و في مرحلة ثانية على مستوى تطبيقة المحاسبة العامة علما ان التطبيقتين ينحدران من نفس المنظومة SAGE مما يعني تعدد عمليات الرقن اليدوي لنفس المعطيات إلى جانب إهدار الوقت و الموارد.
- لا تمكن التطبيقة من التدوين الآلي لاستهلاكات الأصول التي تم التفويت فيها أو زال الانتفاع بها خلال السنة المعنية بالتفويت مع تطبيق القاعدة النسبية Prorata .
- غياب أثر على مستوى جدول الاستهلاكات للأصول التي تم التفويت فيها أو زال الانتفاع بها مما يؤثر على متابعة الإحصائيات بشأنها والتدقيق فيها و مراجعتها من ناحية أخرى.
- وجود أخطاء BUG تمنع من احتساب الاستهلاكات لبعض الأصول

و نظرا لأهمية الأصول الثابتة للوكالة نوصي بتدارك هذه النقصان و التدخل على مستوى التطبيقة بتدارك هذه النقصان و التدخل على مستوى التطبيقة لمعالجة هذه النقاط في أقرب الأجال.

12. تحسين إجراءات التصرف في أسطول السيارات

لدى تقييمنا للإجراءات المتعلقة بالتصرف في أسطول السيارات لاحظنا النقائص التالية:

- غياب ادراج كل البيانات في المنظومة الإعلامية للتصرف في أسطول السيارات.
- غياب منظومة إعلامية للمراقبة عن بعد بواسطة نظام "GPS".
- غياب متابعة تحليلية لاستهلاك الوقود لكل السيارات الإدارية وبصفة دورية.

لا تمكن هذه الوضعية من المتابعة الناجعة لأسطول السيارات و إعداد الإحصائيات و جداول القيادة الدورية.

لذا نوصي بـ:

- تفعيل تطبيقة إعلامية للتصرف في أسطول السيارات. و تدوين كل البيانات الضرورية لحسن إستغلالها
- تركيز منظومة إعلامية للمراقبة عن بعد بواسطة نظام "GPS".
- وضع متابعة تحليلية دورية لاستهلاك الوقود لكل السيارات الإدارية.

التصريف المالي

13. تحسين إجراءات استخلاص مستحقات الوكالة

لاحظنا من خلال التدقيق في إجراءات الاستخلاص أن مصالح الوكالة:

- صعوبات في متابعة خلاص الفواتير خاصة الصادرة لحساب المؤسسات الجامعية، حيث تتعدد الأطراف الدافعة (القابض البلدي، قابض الخزينة، المحاسب العمومي ...) كما أن الدفع الواحد يشمل عادةً عديد الفواتير المتعلقة بأكثر من مؤسسة جامعية ...
 - صعوبات في متابعة خلاص الفواتير عندما يكون الدفع من قبل حريف لحساب عديد الحرفاء (مثل الوسيط القمرقي، الخبرير محاسب أو المحاسب...).
 - عدم إجراء المقاربات الآلية بين المعطيات المبينة بالمحاسبة و المعطيات المتوفرة لدى المصالح التجارية وذلك حتى يتم الرصد الفوري للفوارق إن وجدت و حسن متابعتها وتسويتها.
 - لا تقوم مصلحة المالية بإعداد قوائم بالديون المخلدة لدى الحرفاء.
 - لم تقم بصياغة سياسات كتابية تتعلق بإجراءات التصرف في ديون الحرفاء تضبيط فيها الأسلوب الذي يجب أن تتوخاه الوكالة لاستخلاص مستحقاته حسب أهمية الحريف و قيمة الرصيد المتخلد بذمته وآجال إحالة ملفات الحرفاء إلى مسار النزاع القضائي.
- لا تتمكن هذه الوضعية من ضمان إستخلاص مستحقات الوكالة والجوء إلى القضاء في الوقت المناسب.

لذا فإننا نوصي بـ:

- ✓ صياغة سياسات ثابتة تتعلق بإجراءات التصرف مع الحرفاء و تحديد آجال إحالة ملفاتهم عند الاقتضاء إلى إدارة الشؤون القانونية.
- ✓ الإسراع بالقيام بمقاربة بين المعطيات المستخرجة من المنظومة التجارية والملفات موضوع النزاعات و تحديد الملفات التي يجب إحالتها لمصلحة النزاعات.
- ✓ تطوير التطبيقية الإعلامية حتى تتمكن من إدراج كل المعطيات الهامة المتوفرة عن الحرفاء وتحبيبها حتى تكون وسيلة ناجحة لمتابعة الإجراءات المتتخذة لاستخلاص.

14. ترشيد استعمال منظومة التصرف المالي والمحاسبي SAGE

تشكو منظومة التصرف المالي والمحاسبي SAGE من العديد من النقائص تعود بعضها الى محدودية هذه النسخة من المنظومة وبعضها الاخر الى غياب بعض التعديلات والتحسينات الممكنة والتي قد تضفي مزيد من النجاعة على العمليات المالية والمحاسبية في انتظار المرور الى نسخة متقدمة او منظومة جديدة للتصرف المالي والمحاسبي ولعل من ابرز النقائص الواجب تداركها :

- عدم مطابقة حسابات الغير COMPTES AUXILIAIRES TIERS لأرصدة الحسابات COMPTES GENERAUX
- غياب المقاربة البنكية الآلية
- غياب استعمال لوحات القيادة وجداول متابعة المؤشرات الهامة VERSION PILOTEE
- غياب الختم الشهري للمعطيات المحاسبية مباشرة إثر اعداد التصاريح الجبائية لتلاقي إمكانية تغيير المعطيات المصرح بها.

لذا نوصي بالقيام بإدخال تحسينات على المنظومة الحالية للتصرف المالي والمحاسبي لترشيد استعمالها كما نوصي بالقيام بدورات تكوينية لكافة المستعملين لضمان الاستغلال الانجع لهذه المنظومة

15. مراقبة تطبيق الشروط البنكية

لاحظنا أن الوكالة تفتقد إلى آليات لمراقبة سلم الفوائد و العمولات البنكية Agios bancaires مما لا يمكنها من ضبط الإخلالات والتجاوزات في حسابات الأعباء المالية.
لذا نوصي بوضع آليات لمراقبة الشروط البنكية.

19. استكمال تحليل وتبرير حساب منح التنمية الغير مستعملة

لاحظنا ان الرصيد المحاسبي لحساب منح التنمية غير المستعملة بلغ الى حدود 31 ديسمبر 2020 مبلغ خام قدره 459 6795 دينار الا ان مبلغ منحة التنمية لسنة 2020 التي ستدفع سنة 2021 تبلغ 3 602 000 3 دينار مما ينتج عنه فارق يقدر ب 459 3 دينار يجب تحليله وتبريره. وقد لاحظنا ان الوكالة شرعت باعداد جداول للتحليل و المقاربة الى موافى سنة 2020 وهي بصدد الاستكمال. لذا نوصي باستكمال تحليل هذا الرصيد بالتوالي مع الاستثمارات التي وقع تدوينها لمعرفة مصادر الفارق والقيام بالتعديلات الضرورية ان لزم الامر.

20. توثيق السياسة المعتمدة في تكوين المدخرات

تبين لنا من خلال تدخلنا أن الوكالة لم تقم بتحديد إجراءات كتابية واضحة مصادق عليها من طرف مجلس المؤسسة يقع اعتمادها لتحديد قيمة المدخرات الواجب تخصيصها لتخفيض قيمة حسابات الحرفاء. ويمكن أن ينجر عن هذه الوضعية سوء تقدير لقيمة الحقيقة لأرصدة الحرفاء لا يساعد على إعداد قوائم مالية تترجم بأمانة الوضعية المالية للوكالة.

لذا، فإننا نوصي بتحديد سياسة واضحة لتقدير المدخرات موثقة و مصادق عليها من قبل مجلس المؤسسة.

الصرف المحاسبي

16. متابعة المداخيل مجهولة المصدر وحسابات الحرفاء

لاحظنا ان بعض المداخيل التي ترد في البيانات البنكية مجهولة المصدر ولم تتمكن الوكالة من ربطها بالحرفاء المعينين مما نتج عنه وجود حسابات مدنية تتمثل بهذه المبالغ التي لم يعرف هوية الحرفاء الذين قاموا بالتحويل وأخرى دائنة في شكل حسابات الحرفاء واستخلاص مستحقات الوكالة.

لا تمكن هذه الوضعية من المتابعة المحاسبية الناجعة لحسابات الحرفاء واستخلاص مستحقات الوكالة من لم يقوموا بالدفع.

لذا نوصي بمعالجة هذه الوضعية وإيجاد حلول تقنية كفيلة بمعرفة هوية الحرفاء الذين قاموا بالتحويلات البنكية ليتم التدوين المحاسبي الدقيق لهذه المداخيل.

17. التسجيل المحاسبي للأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية

لاحظنا ان الوكالة لا تقوم بتنقييم الأرصدة المقومة بالعملة الأجنبية بالاعتماد على نسبة العملة عند اغلاق السنة.

و تمثل هذه الوضعية خرقا لإحكام الفقرة من معيار المحاسبية عدد 15 لاسيما ان أسعار الصرف في السنوات الأخيرة تشهد تغيرات هامة.

لذا نوصي بتدارك هذا الخلل لضمان صحة الارصدة المحاسبية المقومة بالعملة الأجنبية.

18. العمل على تطهير الأرصدة العالقة و القديمة

تبين لنا من خلال أعمال التدقيق التي قمنا بها، أن بعض حسابات الوكالة تحتوي على أرصدة قديمة (مزودون، حسابات حرفاء، حسابات أخرى دائنة أو مدينة.....) لم تقع تصفيتها بعد مثل :

- أعباء مدربين عاملين سابقين للوكالة
- بعض الفواتير التي لم يقم مسدي الخدمات فيها بتسوية وضعياتهم الجابية أو خلت مؤسساتهم وبالنظر إلى ما تمثله تصفية هذه الحسابات من أهمية ، فإننا نوصي ببذل المزيد من الجهد قصد استيفاء هذه العملية في أحسن الأجال، كما نوصي بإحداث لجنة خاصة توكل إليها هذه المهمة وترفع أعمالها إلى مجلس المؤسسة قصد اتخاذ القرارات اللازمة في شأنها.

الصرف الجبائي

21. متابعة الأداء على القيمة المضافة المستوجب على المقابض

لاحظنا أن الوكالة تصرح بالأداء على القيمة المضافة الموظفة على رقم المعاملات المنجز مع الدولة أو الجماعات المحلية العمومية أو المؤسسات والمنشآت العمومية عند فوترة خدماتها على غرار الحرفاء الخواص وليس عند استخلاص المبالغ من الحرفاء العموميين كما ينص بذلك التشريع الجبائي الجاري به العمل.

لذا نوصي بفتح حسابات خاصة بالأداء على القيمة المضافة المستوجب على المقابض والتصريح بها عند استخلاص الديون من الحرفاء العموميين ثم متابعتها واجراء المقاربة دوريا بين المعطيات المحاسبية والمعطيات الجبائية.

22. اعداد دليل الاجراءات الجبائية

لا تمتلك الوكالة دليل للإجراءات الجبائية يبين النظام الجبائي المعتمد بالنظر لمختلف الضرائب والأداءات والمعاليم والإجراءات الخاصة بإعداد التصاريح الجبائية والوثائق التي يجب إيداعها.

وحيث أن هذا الدليل، إلى جانب انه يمثل وثيقة مرئية لكل المتتدخلين في المسارات المتعلقة بالجبائية، فإنه يمكن من إضفاء الشفافية على التصاريح الجبائية للوكالة و يجعله في مأمن من أي تعديل جبائي في صورة إجراء مراجعة معتمدة من طرف مصالح الإدارة الجبائية، فإننا ندعو إلى الإسراع بوضع هذا الدليل في أحسن الأجال ليشمل :

- ✓ قاعدة بيانات جبائية لمختلف الضرائب والأداءات والمعاليم والإمتيازات المتعلقة بأنشطة الوكالة متضمنة لجملة التفريحات التي طرأت على التشريع الجبائي الجاري به العمل
- ✓ دليل الاجراءات الجبائي متضمنا لجملة الاجراءات الخاصة بإعداد التصاريح الجبائية والوثائق التي يجب إيداعها كما نوصي بضرورة إرساء إجراءات تمكن من التحقيق الدوري لقاعدة البيانات الجبائية ولدليل الاجراءات.

التصريف في الموارد البشرية

3. تحسين إجراءات متابعة حضور الأعوان

تمتلك الوكالة منظومة لمراقبة الدخول و الخروج بمقره الاجتماعي إلا ان هذه المنظومة لا يتم استغلالها حاليا بشكل ناجع لمراقبة الحضور حيث يتطلب ذلك تحين معطيات حركة الأعوان (إجازة سنوية، إجازة مرضية، تنقل لمهمة) كي يتسمى ضبط الغيابات غير المبررة التي يستوجب معالجتها (خصم من الأجر، إجراءات تأديبية....)

لا تمكن هذه الوضعية من التقطن للغيابات الغير مبررة و معالجتها حسب الإجراءات و التراتيب الجاري بها العمل.

لذا نوصي بحسن استغلال منظومة التسجيل الآلي للحضور وربطها بمنظومة التأجير و منظومة التقييم الوظيفي لكل عون.

4. توسيع استغلال المنظومة الإعلامية للتصرف في الموارد البشرية

تمتلك الوكالة منظومة إعلامية للتصرف في الموارد البشرية متطرورة نسبيا تشمل جميع المسارات من انتداب و تكوين و متابعة و حضور و تقييم و تدرج و تصرف إداري غير أنه يقع استغلالها لإعداد قوائم التأجير و خلاص الأعوان فحسب.

لا تمكن هذه الوضعية من الاستغلال هذه المنظومة على الوجه الأمثل.

نوصي بتوسيع استغلال منظومة التصرف في الموارد البشرية لتشمل جميع الأنشطة في هذه المجال وتمكن الوكالة من لوحات القيادة والمؤشرات المتعلقة بالتصرف في الموارد البشرية كما نوصي بتدارك النقص المذكور على مستوى التطبيقة.

5. إدخال بعض التحسينات على منظومة التصرف في الموارد البشرية

لاحظنا ان مسارات التصرف في الموارد البشرية تشكو من بعض النقصان من بينها :

- احتساب يدوى للتذكرة على الأجر باثر رجعي اثر صدور قرار الترقية
- التصرف في العطل خالصة الاجر بطريقة يدوية
- اعداد يدوى للتقارير الاجتماعية
- غياب تذكرة آلي عند تغيير الدرجة او السلم او عند قرب تاريخ القاعدة...

تعرض هذه الوضية قوائم الأجر الى اخطار السهو و الأخطاء.

لذا نوصي بإدخال التعديلات اللازمة على منظومة التصرف في الموارد البشرية لتجاوز النقص المذكور.

26. الرقمنة و الحفظ الالكتروني للملفات الادارية للأعوان

لا تزال ملفات الأعوان والوثائق التي تحتويها ممسوكة بطريقة يدوية معرضة لمخاطر الضياع كما أن تبادل هذه الوثائق بين كل الأطراف المتدخلة يستند إلى نسخ ورقية مع ما تعنيه من إهدار الموارد وخاصة الوقت. لا تتمكن هذه الوضعية من المتابعة الناجعة لملفات الأعوان. ونظراً لأهمية ملفات الاعوان في مختلف إجراءات التصرف في الموارد البشرية والثبت من عناصر التأجير وبافي مكونات الحياة المهنية، نوصي برقمتها.

27. تركيز منظومة للتوزيع الآلي لبطاقات خلاص الأجر

لا تزال بطاقات خلاص الأجر تطبع وتوزع بطريقة يدوية في ظل غياب منظومة تمكن من رقمنة هذا المسار عبر الاستخراج الآلي للبطاقات و توزيعها على حساب البريد الإلكتروني لكل عون ثم ارسالها بالبريد الإلكتروني بطريقة تضمن سرية المعطيات وسلامتها . ينبع عن هذه الوضعية اهدار الوقت و الموارد . لذا نوصي بتركيز منظومة للتوزيع الآلي لبطاقات خلاص الأجر

التصريف في الأرشيف

28. صياغة دليل إجراءات للتصريف في الأرشيف

لم تقم الوكالة بصياغة دليل إجراءات ينظم إجراءات وطرق التصرف في الوثائق العمومية منذ نشأتها إلى أن تنتهي صلاحيتها الإدارية على معنى الفصول 07 و 08 من قانون عدد 88-95 المؤرخ في 02 أوت 1988 المتعلق بالأرشيف لا سيما ان الوكالة تتصرف في أرشيف يحتوي على بيانات و معطيات شخصية ويمكن أن تؤدي هذه الوضعية إلى غياب النجاعة في حفظ و صيانة الوثائق التي تنشأها أو تتحصل عليها الوكالة أثناء ممارسة نشاطاتها.

لذا نوصي بصياغة دليل إجراءات للتصريف في الأرشيف ، والعمل على تحديه على ضوء التطورات الحاصلة لوضعية الوكالة و نشاطها مع مراعاة خصوصية الأرشيف التي تتصرف فيه الوكالة.

29. تحويل الوثائق إلى الأرشيف حسب جداول مدد الاستبقاء

لاحظنا انه لا يتم تحويل الوثائق التي تنتجها كافة مصالح الوكالة من مراكز العمل الى الأرشيف المركزي طبقا لرزنامة لحفظ الأرشيف مصادق عليها بقرار من وزارة الاشراف وبمقرر من المدير العام للأرشيف الوطني.

تعرض هذه الوضعية وثائق الوكالة إلى عديد من المخاطر تمس بسلامتها وترشيد التصرف فيها علاوة على أنها تمثل إخلالات جوهرية للتراخيص والإجراءات المعمول بها كما سلف ذكرها.

لذا نوصي بالإسراع في تلافي هذه النقصان وإعداد رزنامة دقيقة لتحويل الوثائق من مراكز العمل إلى الأرشيف المركزي وتوفير كامل معدات ومستلزمات حفظ الأرشيف .

30. استكمال مشروع التصرف الإلكتروني في الوثائق

لاحظنا أن الوكالة شرعت في دراسة وضع منظومة للتصريف الإلكتروني في الوثائق تشمل مختلف هيأكل الوكالة ليتم معالجة الوثائق الراجعة لها بالنظر إلكترونياً منذ نشأتها لكي يتم استغلالها في بقية المسارات والنظم المعلوماتية المعنية بطريقة مرقمنة حتى ينتهي بها المطاف إلى حفظها إلكترونياً بالأرشيف.

ونظرا لأهمية هذا المشروع على جميع المسارات فاننا نوصي باستكمال الدراسة من عديد الجوانب (الجانب التقني، الجانب التنظيمي، الجانب التشريعي، الموارد البشرية، جانب السلامة وحماية المعطيات...) لضبط المستلزمات والموارد ولتحديد المراحل والأولويات التي يتطلبها الوضع التدريجي لهذه المنظومة على مختلف هيأكل الوكالة طبقا لرزنامة محددة و الإسراع بوضعها و إدخالها حيز الاستغلال.

